

GOV/2023/42
1 أيلول/سبتمبر 2023

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند 7(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2023/38 والإضافتان Add.1 و Add.2)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

1- في 26 آب/أغسطس 2022، قدّم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية (سوريا) (الوثيقة GOV/2022/41). ويتناول هذا التقرير التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

باء- الخلفية

2- في 2 حزيران/يونيه 2008، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنّ الوكالة تلقت معلومات تزعم أن منشأة في موقع دير الزور بسوريا، دمّرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر 2007¹ كانت مفاعلاً نووياً لم يكن مُشغلاً بعد ولم يتم إدخال أي مواد نووية فيه. وتضمّنت المعلومات التي قُدّمت إلى الوكالة لاحقاً مزاعم إضافية تُفيد بأنّ المفاعل المذكور كان مفاعلاً مبرّداً بالغاز ومهدداً بالغرافيت، وأنّه لم يكن مصمماً لإنتاج الكهرباء، وأنّ تشييده تم بمساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأنّه كانت هناك ثلاثة أماكن أخرى في سوريا مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور. ومع نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2007، جرت عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق

¹ في آذار/مارس 2018، اعترفت السلطات في إسرائيل علناً بأنها دمّرت مبنى في موقع دير الزور؛ انظر البيان الصادر عن رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في 21 آذار/مارس 2018 بشأن عملية دير الزور

[PM Netanyahu Statement on September 2007 Deir ez-Zor Operation | Prime Minister's Office \(www.gov.il\)](https://www.gov.il/PM_Netanyahu_Statement_on_September_2007_Deir_ez-Zor_Operation)

واسع في الموقع المذكور، فأزالت أو حجبت بقايا المبنى المدمر.² وما انفكت سوريا، منذ أيار/مايو 2008، تصرُّ على أنَّ المبنى المدمر هو منشأة عسكرية غير نووية وأنه لم يكن لديها أي تعاون مرتبط بالمجال النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.³

3- وفي حزيران/يونيه 2008، زارت الوكالة موقع دير الزور وطلبت تزويدها بمستندات داعمة بشأن الاستخدام الماضي والحاضر للمباني الكائنة في موقع دير الزور وفي ثلاثة أماكن أخرى يُزعم أنها كانت مرتبطة وظيفياً بذلك الموقع. ومنذ تلك الزيارة، لم تتعاون سوريا تعاوناً جوهرياً مع الوكالة فيما يتعلق بطبيعة موقع دير الزور أو الأماكن الثلاثة الأخرى.

4- وأورد المدير العام في تقريره إلى مجلس المحافظين، في أيار/مايو 2011، تقييم الوكالة الذي مفاده أنه، استناداً إلى جميع المعلومات المتاحة للوكالة وإلى تقييمها التقني لتلك المعلومات، من المرجح جداً أنَّ المبنى الذي دُمِّر في موقع دير الزور كان مفاعلاً نووياً وكان ينبغي الإعلان عنه للوكالة. أما الأماكن الثلاثة الأخرى، فلم تتمكن الوكالة من تقديم تقييم بشأن طبيعتها أو بشأن حالتها التشغيلية.

5- وفي 9 حزيران/يونيه 2011، اعتمد مجلس المحافظين بالتصويت القرار GOV/2011/41، الذي خلص فيه إلى جملة أمور من بينها أنَّ قيام سوريا بتشبيد مفاعل نووي في دير الزور دون الإعلان عن ذلك، وعدم تقديمها معلومات عن تصميم ذلك المرفق، يشكِّلان مخالفة من جانب سوريا لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة في إطار معاهدة عدم الانتشار، وذلك في سياق الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للوكالة. ودعا مجلس المحافظين سوريا إلى أن تعالج عدم امتثالها على الفور، وأن تزود الوكالة بتقارير حديثة بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود معها، وأن تسمح لها بالوصول إلى جميع المعلومات والمواقع والمواد والأشخاص على النحو اللازم لكي يتسنى للوكالة التحقق من تلك التقارير وتسوية جميع المسائل العالقة، بحيث تتمكن الوكالة من تقديم التأكيدات اللازمة بشأن الطبيعة السلمية حصراً لبرنامج سوريا النووي. ووفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي، قرَّر المجلس أيضاً أن يُقدِّم إلى جميع الأعضاء في الوكالة وإلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تقريراً، من خلال المدير العام، عن عدم امتثال سوريا لاتفاق الضمانات المعقود معها. وطلب مجلس المحافظين من المدير العام أن يواصل جهوده الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الذي عقده الوكالة مع سوريا وأن يبلغ بأي تطورات مهمة إلى مجلس المحافظين وإلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، وقرَّر أن يواصل النظر في هذه المسألة.

6- وخلال اجتماع مع الوكالة في دمشق في 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2011، نوقش اقتراح مقدَّم من سوريا بخصوص الإجراءات الممكنة في المستقبل، غير أنَّ ذلك الاقتراح لم يركِّز إلا على موقع دير الزور وحده. ووبعد استعراض دقيق، خلصت الوكالة إلى أنَّ الاقتراح غير مقبول نظراً للشروط التي وضعتها سوريا بشأن أنشطة التحقق التي يمكن أن تجربها الوكالة في الموقع ونظراً لإغفال الأماكن الثلاثة الأخرى من نطاق الاقتراح. واقترحت الوكالة على سوريا لاحقاً إجراء مناقشات إضافية. وفي رسالة إلى الوكالة مؤرَّخة 20 شباط/فبراير 2012، أفادت سوريا بأنها ستقدِّم رداً مفصلاً في وقت لاحق، مشيرةً إلى صعوبة الوضع الأمني

² الفقرة 26 من الوثيقة GOV/OR.1206؛ والفقرة 16 من الوثيقة GOV/2008/60.

³ الفقرة 15 من الوثيقة GOV/2009/36.

⁴ الفقرة 33 من الوثيقة GOV/2011/30.

⁵ الفقرة 7 من الوثيقة GOV/2012/42.

السائد في البلد. وحتى الآن لم تتلقَّ الوكالة أيَّ ردِّ من سوريا بشأن المعلومات اللازمة لتسوية المسائل العالقة بشأن موقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى.

جيم- التطورات

7- أجرت الوكالة عملية تحقُّق من الرصيد المادي في المفاعل المصدري النيوتروني المصغر في دمشق في 29 أيار/مايو 2023.

8- وتواصلت الوكالة، من خلال استعراض المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة، من بينها الصور الملتقطة بالسواتل، رصد المفاعل المصدري النيوتروني المصغر وموقع دير الزور والأماكن الأخرى ذات الصلة بضمانات الوكالة.

9- وكما سبقت الإفادة، أشار المدير العام، في رسالة موجهة إلى سوريا في شهر أيار/مايو 2022، بأنه مستعد للاجتماع مع السلطات السورية من أجل مناقشة المسائل العالقة.

10- وبعد تقديم تقرير السنة الماضية إلى مجلس المحافظين، واصل المدير العام مناقشة سوريا أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة بشأن القضايا العالقة المتصلة بموقع دير الزور والأماكن الأخرى. ولم تستجب سوريا لهذه الدعوات.

11- وفي رسالة مؤرخة في آب/أغسطس 2023 موجهة إلى معالي السيد فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين لسوريا، جدّد المدير العام التأكيد على استعداد العمل مع سوريا من أجل مناقشة المسائل العالقة. وأشار إلى أنه على استعداد لزيارة دمشق للمناقشة والاتفاق على ترتيب مناسب من شأنه أن يسمح لسوريا والوكالة بإظهار عزمهما على إحراز تقدم بخصوص هذه المسألة التي ظلت على جدول أعمال مجلس المحافظين لسنوات عديدة. وفي الرسالة نفسها، أعرب المدير العام أيضاً عن ثقته في أن سوريا ستغتتم هذه الفرصة لإظهار التزامها بالتعاون الكامل والبناء مع الوكالة بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بسوريا المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

دال- الخلاصة

12- منذ صدور تقرير السنة الماضية، لم تصل إلى علم الوكالة أيُّ معلومات جديدة من شأنها أن تؤثر في تقييم الوكالة الذي مفاده أنّ من المرجَّح جداً أنّ المبنى الذي دُمِّر في موقع دير الزور كان مفاعلاً نووياً وكان ينبغي أن تعلن عنه سوريا للوكالة. أما الأماكن الثلاثة الأخرى فما زالت الوكالة غير قادرة على تقديم أي تقييم بشأن طبيعتها أو بشأن حالتها التشغيلية.

13- ويجدّد المدير العام دعوته لسوريا إلى أن تغتتم الفرصة من أجل تسوية قضية عالقة منذ عهد بعيد وإثبات التزامها بالتعاون التام والبناء مع الوكالة بشأن تنفيذ الضمانات وفقاً لاتفاق الضمانات المعقود مع سوريا بموجب معاهدة عدم الانتشار.